



سؤال

(01) مال تجارة من زكوة كاحكم

جواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

((ورد على سؤال من بعض الاحبة هل في اموال التجارة زكوة ام لا؟))

الجواب بعون الوهاب بشرط صحة السؤال

و عليكم السلام ورحمة الله وبركاته!

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد!

فكتب في جوابه الاحاديث الآتية واكتفيت بهما وما زدت عليهما من تلقاء نفسي ولا من اقوال العلماء حرفاً واحداً
عن ابي ذر ان رسول الله ﷺ قال في الابل صدقتا وفي البقر صدقتا وفي النعم صدقتا وفي البز صدقتا رواه الدارقطني والحاكم وصححه، وقال الحافظ ابن حجر اسناده لا بأس به -
وعن سمرة بن جندب كان رسول الله ﷺ يامرنا ان نخرج الزكوة مما "يعد" للبئح رواه الدارقطني والبوداود والبربار
وعنه ان رسول الله ﷺ كان يامرنا ان نخرج الزكوة من الرقيق الذي يعد للبئح رواه الدارقطني والبربار
وعن زياد بن حريقال بعثني عمر مصدقا فامرني ان اخذ من المسلمين عن اموالهم اذا اختلفوا بها للتجارة ربع العشر ومن اموال اهل الذمة نصف العشر ومن اموال اهل الحرب العشر ومن
اموال اهل الذمة نصف العشر ومن اموال اهل الحرب العشر اخرج ابو يعقوب وعبد الرزاق ورواه الطبراني في الاوسط مرفوعاً وسكت عليه الحافظ ابن حجر في التلخيص مع شدة "فحصه" في تصحيح
الاحاديث وتضعيفه من ذلك الكتاب
وعن حماس قال مررت على عمر بن الخطاب وعلي عنقني ادم احمليها فقال الاتوذى زكوتك يا حماس فقلت مالي غير هذا واهب في القرظ قال ذاك مال فضع فوضعتا بين يديه فحسبها فوجده قدر
وجب فيها الزكوة رواه الشافعي واحمد وابن ابي شيبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور والدارقطني -
وعن زريق بن حكيم ان عمر بن عبد العزيز كتب اليه ان انظر من فوبك من المسلمين فخذ مما ظهر من اموالهم من التجارات من كل اربعين دينارا ديناراً رواه مالك في الموطأ والشافعي
ورواه البيهقي من طريق احمد بن حنبل ثنا حفص بن غياث ثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال ليس في العروض زكوة الا ما كان للتجارة
وعن ابن عمر في كل مال يدار عبداً ودواب او بز للتجارة تمدا فيه الزكوة رواه عبد الرزاق -
فلما بلغ السائل هذا الجواب اراد بعض افاضل عصره فكتب عليه -

حديث اول قال ابن الممام في الفتح حديث ابي ذراعله الترمذي عن البخاري بان ابن جريح لم يسمع من عمران بن ابي انس انتهى وقت ضعت وقال في واحدة منها: هيذا اسناداً لا بأس به: ولا
يخفك ان مثل هذا لا تقوم به الحجة على انه قال ابن دقيق العيدان الذي رواه في المستدرک في هذا الحديث البر ورواه الدارقطني بالراء لكن من طرق ضعيفة وهذا مما يجب الاحتمال فلا يتم
الاستدلال به انتهى ما قال الشوكاني



حديث ثانياً وثالثاً، قال بن حجر في اسناده جهالة لان نجيب بن سليمان مجول وجعفر بن سعد ليس بالقوي وقال في بلوغ المرام اسناده لين وقال في بلوغ المرام اسناده لين وقال الشوكاني في دبل الغمام رواه البوداود والطبراني والدارقطني والبرار الكنخ لا تقوم بمثله الحجة لما في اسناده من الجاهل قال السيد عبد الغني الزبيدي في حاشية الدارقطني هذا من صحيفة سرمة التي يرد بها عنهم وليس لها مخرج الا من خصصتم انتهى -

والاحاديث الباقية ليست بحجة لانها موقوفة كما لا يخفى على باهر اصول الحديث وقال الشوكاني وما قول عمر فما لا نقول بحجة فتخير السائل وجاء به عندي فالح على ان ارفع هذه الاعتراضات وادفع تلك التعقبات حتى اضطر في الى الكتابين والى الجاني الى الاجابة فاقول مستعيناً بالله -

الحديث الاول اخرج الحاكم من طريقين ثم قال كلا الاسنادين صحيح على شرطهما واعتراض ابن دقيق العيد كونه على شرط البخاري ودفعه ابن الملقن في البدر بان مراد الحاكم ان الشيخين قد احتجا بمثل رجال الاسنادين لا انهم من رجالهما معا وتعليل البخاري له بان ابن جريج لم يسمع من عمران في طريق واحد منهما لاني الطريق الثاني الذي يروي به سعيد بن سلمة عن عمران وقال فيه الحافظ ابن حجر هذا اسناده لا باس به وله طرق غيرهما وان ضعفها العلماء لكن تقرر في اصول الحديث ان مثل هذا الحديث اذا كثرت طرقه مبارحاً بل صحيحاً قال السيوطي والمقرر في علوم الحديث ان من يكون بهذه الصفة اذا وجد له شاهد او متابع حكمه كحديثه بالصحة وقال الشيخ محمد اكرم في المعان النظر قد يكون كل من المتابع والمتابع للاعتقاد عليه فباجتماعهما تحصل القوة انتهى -

وقد تمسك الشوكاني في الليل والدراري وغيره في غيرهما في مواضع كثيرة بالاحاديث البحتة متدين بهذه القاعده وفي العلم الشايع ودونه الضعيف وهو مراتب كثيرة وتحسنه الشواهد وتصححه عند بعضهم ما لم يكسر ضعفه في الملقن انتهى

على ان رواية من لا باس به حجة عند ابن معين وعبد الرحمن بن ابراهيم

قال البوداود مشققت قلت لعبد الرحمن ما تقول في علي بن جوشب قال لا باس به قال قلت ولم لا تقول ثقة قال قد قلت لك انه ثقة كذا في الامعان عكفي بهما الماين هماين اما لفظ البر موضع البر في رواية المستدرک فتصحيه من بعض الرواة كما صرح به النووي في تحذيب الاسماء واللغات

والحديث الثاني وان ضعفه ابن حجر بان قال في اسناده جهالة لكن حسنه غيره كما قال الشوكاني وصرح ابن عبد البر بان اسناده حسن ولا يخفك ان محسنه عند علم برواهه وجرح الجهالة عدم علم بحال الرواة ومن له علم مقدم على من ليس له علم وقول المعترض في اسناده جعفر بن سعد وهو ليس بالقوي فخرج مبهم لا يقبل حتى يبين سببه كما قال الحافظ الجرح مقدم على التعديل ان صدر ميسناً من عارف باسبابه لانه ان كان غير مفسر لم يقدر فيمن ثبتت عدالة انتهى

وقد علمت قول الشوكاني ان هذا الحديث حسن عند العلماء سوى الحافظ والجرح الملبم للحافظ في مقابلة تحسين العلماء، غير مقبول

قال البوداود وكما سكت عليه في كتابي هذا فصوصاً للاحتجاج وهذا من الاحاديث التي سكت عليها البوداود بعدة ابن المنذر وسكوتها دليل على حسنه عندها وهذا هو الجواب من الحديث الثالث - على ان الحديث الضعيف اذا كان معمولاً به في القرون المشهود لها بالخير مقبول عند الامامة بحديث العينان وكاع السه وحديث لاء طهور ولا ينجمه شئ الا ما غلب على ربه او طعمه اولونه وحديث لا وصية لوارك واما لما كثيرة وقد انقضت الامة على ان النوم ناقض ودليلهم الاحاديث الضعيفة في مردودة من حيث الاسناد مقبولة من حيث المعاني قال الحافظ في التلخيص تعقب ابن عبد البر على الصحيح من صحيح حديث الجرح هو الظهور، ثم حكم مع ذلك بصحة التلقي العلماء له بالقبول فرده من حيث الاسناد وقبله من حيث المعنى انتهى ملخصاً قال النووي اتفق العلماء على تضعيف حديث الاما غلب على ربه او طعمه قلت ومع ذلك اجمع العلماء على ان الماء القليل والكثير اذا وقعت فيه نجاسة فغيرت لوناً او ريحاً او صمغاً فهو نجس كما قاله ابن المنذر -

وقال الشافعي وهو قول العامة لا علم بينهم خلافاً به -

وقال الشوكاني وقد اتفق اهل الحديث على ضعيف هذه الزيادة لكنه قد وقع الاجماع على مضمونها كما نقله ابن المنذر وابن الملقن فمن كان يقول بحجة الاجماع كان الدليل عنده على ما افادته تلك الزيادة هو الاجماع ومن كان لا يقول بحجة الاجماع كان هذه الاجماع مفيد الصحة تلك الزيادة لكونها قد صارت مما اجمع على معناها وتلقى بالقبول فلاستدلال بها لا بالاجماع انتهى قال السخاوي في شرح الالفية اذا تلتقت الامة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح حتى انه ينزل منزلة التواتر في انه ينسخ المقطوع به ولهذا قال الشافعي رحمه الله في حديث لا وصية لوارث انه لا يثبت اهل الحديث لكن العامة تلتقنه بالقبول ولو ابره حتى جعلوه ناسخاً الاية الوصية

وقال العلامة المقتبلي في ارواح النوف شرح العلم الشايع فالصحيح المعمول به وهو يشتمل انواعاً من الضعيف وقد ذكره ابن حجر في مواضع كتلخيص البدر والمنير وكذلك وغيره فيحفظ فانه مهم لكثرة غلط الناس اليوم فيما قد يقبلون فيه المحدثون ليس بصحيح او هم ضعيف فيقومهم انه غير معمول به مطلقاً ولم يشترط في المعمول به كونه صحيحاً باصطلاح متاخرى المحدثين الا البخاري وهو قول بعيد عن

الادوية بل لوقيل خلاف ما عليه الاولون والآخرين لساع انتهى
وقد اجتمعت سلف الامة على العمل بحديث زكوة اموال التجارة -

قال الحافظ ابن حجر في الفتح الزكوة التجارة بما بالجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث انتهى
وكذا نقل الجماع على ذلك الشوكاني في النيل وغيره وقد اخذها الخليفة الثاني وامر عماله باخذها فما انكر عليه احد من الصحابة قال الطحاوي لا تعلم احد من الصحابة خالف عمر رضي الله عنه
في هذه المسئلة

وقال ابن المنذر الجماع قائم على وجوب الزكوة في مال التجارة ومن قال بوجوبها للفقهاء السبعة لكن لا يكفر جاهدتها للاختلاف فيها ، ولا عمرة بخالفته من خلاف لجماع سلف هذه الامة من
الظاهرية وغيره بالولوا لاعداد الشعر والبصر ولولم يكن في هذه المسئلة الا قول الله عز وجل **وَأَنْفِقُوا مِنْ طِبَابَاتِ مَا كَسَبْتُمْ** وقوله جل ذكره **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا** لانه لا يتم الاستدلال لان
اللفظ الاموال وما كسبتم عام شامل لجميع اصناف الاموال فلا يخص منها شي الا بنص من الشارع والجماع الثابت فكيف مع هذه الاحاديث المذكورة وقول **لَيْسَ عَلَيْكُمْ** ان الله قد فرض عليهم صدقة
تؤخذ من اغنياء هم فترد على فقرهم متفق عليه فكل من كان عنده مال نقد كان او غيره فهو الغني وحده الغني في هذا الحديث النصاب المقرر من الشارع وهو ما ندرهم او قيمتها فتخصيص بعض
الاغنياء من بعض تحكيم وقوله **لَيْسَ عَلَيْكُمْ** واما خالد فانكم تظلمون خالد فان قد اجتنس اوراه واعتمده في سبيل الله متفق عليه فان الصحابة رضي الله عنهم طلبوا منه زكوة اوراه واعتمده ظنا منهم انها للتجارة
فمنع فشكوا اليه **لَيْسَ عَلَيْكُمْ** فقال انه قد اوقف اموال في سبيل الله فليس عليه فيما زكوة فطلبكم انه ظلم وهذا المعنى هو المتبادر من الحديث وخلافه لا تشمله العبادة ولا تحكيم لا الدلالة فلو لم تكن في اموال
التجارة زكوة لما طلب الصحابة من خالد زكوة اجناسه و **لَمْ نَعْمَ لَيْسَ عَلَيْكُمْ** عن اخذ زكوة اموال التجارة واما الاحاديث الباقية فاعلم رحمك الله تعالى ان ابا رمان اصل اصل على خلاف الحديث النبوي واعداء
القاعدة اُستت على شقاق الاثر المصطفى قال رسول ربنا **لَيْسَ عَلَيْكُمْ** عليكم بسنتي سنته الخلفاء الراشدين تسكوا بها وعضوا عليها بالنواضر وقال ائمة والذين من بعدي ابو بكر وعمر وقال او صيكم
باصحابي ثم الذين لولونهم ثم الذين يلونهم ثم يمشوا الكذب فما ثبت من الخلفاء الراشدين وسلف عليه خير القرون فتسك به وعض عليه بالنواجز واياك والاصول التي اصلت على شفاء جرفها
رالتى لا يسمن ولا يغني من جوع اللهم كيف لا يكون قولهم جيد مع ان رسول ربنا امرنا باتباعهم ووعدهم خالقنا رضاه باقتفاء هم فواجب العلم هذا الاصل ثمرته وعقل هذه القاعدة قطفته والذي نسب
اليه هذه القعدة وهو بريء منها هو الذي اجت بقول الخلفاء -

نقل السيوطي في الاكلیل ان الشافعي رحمه الله قال مرة بمكة سلوني عما شئتم اخبركم عنه من كتاب الله فقيل له ما نقول في الحرم يقتل الذنوب فقال **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** قال النبي تعالى **وَمَا نُنْكِحُ**
الرَّسُولُ كُفْرًا وَوَمَا نُنْكِحُ عَنْهُ فَا تَشْحُوا

وحدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربي بن خراش عن حذيفة بن اليمان عن النبي **لَيْسَ عَلَيْكُمْ** انه قال ائمة والذين من بعدي ابو بكر وعمر -

وحدثنا سفيان عن مسعر بن كدام عن قيس بن المسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب انه المر بقتل الحرم الذنوب انتهى

قال الحافظ ابن القيم وان لم يخالف الصحابة الصحابي اخرفا ما ان يشتر قوله في الصحابة ولا يشتر فان اشتر فالذي عليه جماهير الطوائف من الفقهاء انه لجماع وحج وقات طائفة منهم حوجه وليس
باجماع وقال شريفة من المتكلمين وبعض الفقهاء المتأخرون لا يكون له اجماع ولا حجة وان لم يشتر وقوله اولم يعلم هل اشتر ام لا فانختلف الناس هل يكون بخصه ام لا فالذي عليه جماهير الامة
انه حجة هذا قول جمهور الخنفية : صرح به محمد بن الحسن وذكره عن ابي حنيفة نصاً وهذا مذهب مالك واصحابه وتصرف في موطنه دليل عليه وهو قول اسحاق بن راهويه وابي عبيد وهو منصوص الامام
احمد في غير موضع واختيار جمهور اصحابه وهو منصوص الشافعي في القديم والجديد

اما القديم فاصحابه مقرون به واما الجديد فكثير منهم حكى عنه انه ليس بحجة وفي هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جده فانه لا يحفظ له في الجديد حرف واحد ان قول الصحابة ليس بحجة وغايتها ما تعلق به من نقل ذلك
انه يحكي اقوال الصحابة في الجديد ثم يخالفها وهذا تعلق ضعيف جداً فان مخالفة المجدد المعين لما هو اقوى في نظره لا يدل على انه لا يراه دليلاً من حيث الجملة بل خلاف دليلاً ليل ارجع عنه منه انتهى
هذا اقوال العلماء في قول مطلق الصحابي فما ظنك بالخلفاء الراشدين الذين امرنا رسول ربنا صلوات الله وسلامه عليه باتباعهم وحضنا باقتفاءهم وحكم علينا بعض النواجز على سننهم ولو بسطنا الكلام
على هذه المسئلة لبلغ كرايس لكن اقتصرنا على ذلك القدر لما فيه كفاية لمن انتهى الحق وارا الا نصاب وترك التعصب

قد نشأعت في عصرنا فرقة زعمى اتباع الحديث وهم بعزل منه يردون الاحاديث السبعولة عند سلف الامة وخلفها بادني قدح خفيف وجرح ضعيف يطرحون اقوال الصحابة وافعالهم باصل
نحيب وقول كبيت ويتقدمون عليها اراءهم الركيكة وافكارهم العليلية ويسمون انفسهم المحققين كلاء الله هم الذين يهدمون منار الشريعة النبوية ويدرسون قواعد الملثة الخنيفية وبعضون انار السنة
والآثار المسندة وتحويلها لايشرح لها صر موقن ولا يرفع لها راس مؤمن ولست عقدة الانامل على ان اقوال الصحابة وعملهم والاحاديث التي فيها وهن تقابل الاحاديث الصحيحة بل اقول اذا
لم يوجد في الباب حديث اعلى مرتبة الاصح واجد خلافة وان كان فيه نوع وهن وعمل به سلف الامة وخلفهم او جمهورهم فهو صالح للاحتجاج واجب الاتباع وهذا الذي عليه الاولون والآخرين كما

نقلته عن العلامة السقيلي رحمه الله عليه ولومات كتب المحدثين من الصحاح الستة وغيرها وتفكرت في تراجم الابواب واستدللت لها بهذا النصف من الاحاديث ونظرت الى تعامل سلف الامة وطلقتها عليها العرف ان هذا هو الحق الصراح والصدق البواح ولو درودنا هذا الصنف من الادلّة لتعطلت ثلث الشرعية بل نصفه ولا يغرنك قول بعض التاخرين ان هذا البوع من الادلّة ليس بحجة كونهم مخالف عن منضم السلف فكم من احاديث ضعاف واثار موقوفة جرى عليها تعامل سلف الامة وخلقها كما نقلت ذالك من قبل فالله ياخذ بيدي ويديك ويرحم علي وعليك وهو يتولى هداي وهداك واحمد لربي ومولاي ومولاك)) (حرره عبد الجبار بن عبد الله الغزنوي عفا الله عنهما) (فتاوى غزنويه ص ٢٠٦ جلد ١)

”بعض دوستوں کی طرف سے مجھ پر ایک سوال اس مضمون کا وارد ہوا کہ کیا اموال تجارت میں زکوٰۃ واجب ہے یا نہ؟ تو میں نے اس کے جواب میں آئندہ احادیث لکھ دیں، اور انہیں پر اکتفا کیا یعنی نہ اپنی طرف سے ایک حرف ہی بڑھایا اور نہ علماء کے اقوال سے اور وہ احادیث یہ ہیں۔

ابو ذر سے روایت ہے کہ رسول اللہ ﷺ نے فرمایا: اونٹوں میں ان کی زکوٰۃ ہے، اور گائے میں اس کی زکوٰۃ اور بھیڑ، بخیوں میں ان کی زکوٰۃ ہے، اور کپڑے میں اس کی زکوٰۃ ہے، اس کو دارقطنی اور حاکم نے روایت کیا اور حاکم نے اس کو صحیح کہا، اور حافظ ابن حجر نے کہا: اس کا اسنادہ لا باس بہ ہے۔

سمرہ بن جندب سے روایت ہے کہ رسول اللہ ﷺ ہم کو حکم دیا کرتے تھے کہ ہم جن چیزوں کو فروخت کے واسطے رکھا کریں ان سے زکوٰۃ نکالا کریں، اس کو دارقطنی اور ابو ذر اور بزار نے روایت کیا۔

اور ان (سمرہ) ہی سے روایت ہے کہ رسول اللہ ﷺ ہم کو حکم فرمایا کرتے تھے کہ جو غلام فروخت کے لیے رکھے جاتے ہیں، ان سے زکوٰۃ نکالا کریں، اس کو دارقطنی اور ابو ذر اور بزار نے روایت کیا۔

اور زیاد بن حذیر سے روایت ہے کہ کہا مجھ کو عمر رضی اللہ عنہ نے زکوٰۃ جمع کرنے والا بنا کر بھیجا تو مجھ کو حکم دیا گیا کہ لیا کروں مسلمانوں سے یعنی ان کے مالوں میں سے جن کو وہ تجارت کے لیے باہر اندر لے جاتے ہیں، چالیسواں حصہ اور ذمی کفار کے مالوں میں سے بیسواں حصہ اور حربی کفار کے مالوں میں سے دسواں حصہ، اس کو ابو سعید اور عبد الرزاق نے نکالا اور طبرانی نے اس کو معجم اوسط میں مرفوعاً روایت کیا اور حافظ ابن حجر نے تلخیص میں اس پر سکوت کیا باوجودیکہ کہ وہ اس کتاب میں احادیث کی صحت اور ضعف کی خوب بحث کیا کرتے ہیں۔

اور حماس سے روایت ہے کہ عمر بن خطاب پر میرا گزر ہوا اور میں اس وقت اپنی گردن پکچے چمڑے اٹھانے ہوئے تھا، تو کہا اے حماس تو اپنی زکوٰۃ نہیں ادا کیا کرتا میں نے کہا: میرا (مال) تو صرف یہی ہے، اور کچھ چمڑے کچے (بھی ہیں) جو رنگ میں پڑے ہیں، فرمایا: یہ مال ہے رکھ دے سو میں نے ان کو رکھ دیا، آپ نے ان کو شمار کیا کہ ان میں زکوٰۃ واجب ہے پس آپ نے ان کی زکوٰۃ لے لی، اس کو شافعی رحمۃ اللہ علیہ اور احمد رحمہ اللہ علیہ اور ابن ابی شیبہ رحمۃ اللہ علیہ اور عبد الرزاق اور سعید بن منصور اور دارقطنی نے روایت کیا۔

اور زریق بن حکیم سے روایت ہے کہ عمر بن عبد العزیز نے ان کی طرف خط لکھا کہ جن مسلمانوں کا تجھ پر گزر ہوا ان کو دیکھ لیا کر پھر ان کے تجارتی مالوں میں سے جو ظاہر ہو بہر چالیس (۴۰) دینار پیچھے ایک دینار لے لیا کرو، اس کو مالک نے مؤطا میں اور شافعی نے روایت کیا۔

اور بیہقی نے احمد بن حنبل کے طریق سے روایت کیا کہ ہم کو حفص بن غیاث نے حدیث بیان کی کہ ہم کو عبید اللہ بن عمر نے حدیث بیان کی وہ نافع سے وہ ابن عمر سے کہا تجارتی سامانوں کے سوا اور کسی سامان میں زکوٰۃ نہیں ہے۔

اور ابن عمر سے روایت ہے، (کہا) جو طلا کہ پہرایا جاتا ہے (یعنی) تجارت کے غلام یا چارپائے یا کپڑا تو ان میں زکوٰۃ پھر پھر دی جاتی ہے (یعنی سال بہ سال) اس کو عبد الرزاق نے روایت کیا۔

سوجب یہ جواب اس سائل کو پہنچا اس نے ہمارے زمانے کے بعض فاضلوں کو دکھایا تو اس پر یہ مضمون لکھا:

حدیث اول ابن المہام نے فتح القدر (شرح ہدایہ) میں لکھا ہے کہ ابو ذر کی حدیث کو ترمذی نے بخاری سے ناقل ہو کر یوں معلول بیان کیا ہے کہ ابن جریج نے عمران بن ابی انس سے سماع نہیں کیا، انتہی۔ اور ابن حجر نے اس کے سب طرق کو فتح الباری میں ضعیف کہا ہے، اور ان میں سے ایک طریق کے بارے میں کہا ہے کہ یہ اسناد لا باس بہ ہے اور یہ بات تجھ پر ظاہر ہے کہ ایسے (لفظ) سے حجت قائم نہیں ہوتی، علاوہ ابن دقین العید رحمۃ اللہ علیہ نے یہ کہا ہے کہ جو مستدرک کے اندر اس حدیث میں روایت کیا ہے، برہے (راے) (محد) سے اور دارقطنی نے اس کو (معجم) سے روایت کیا ہے، لیکن ضعیف طرق سے اور یہ (اختلاف) موجب احتمال ہے، پس اس سے دلیل پکڑنا ٹھیک نہیں، شوکانی کا قول ختم ہوا۔

حدیث ثانی وثالث: ابن حجر نے کہا: اس کے اسناد میں جہالت ہے، کیونکہ خبیث بن سلیمان مجہول ہے، اور جعفر بن سعد قومی نہیں ہے، اور بلوغ المرام میں کہا اس کا اسناد ڈھیلا ہے، اور شوکانی نے ویل العمام میں کہا: اس کو ابو داؤد اور طبرانی اور دارقطنی اور بزار نے روایت کیا ہے، لیکن یہ روایتیں ایسی ہیں کہ ویسی حدیث سے حجت قائم نہیں ہوتی کیونکہ



اس کی اسناد میں مجہول راوی ہیں، سید عبد الغنی زبیدی نے دار قطنی کے حاشیے میں لکھا ہے کہ یہ (حدیث) سمرقند کے صحیفہ میں سے ہے کہ جس کو (دار قطنی) مجہول راویوں سے روایت کرتا ہے، اور اس کا مخرج ان کی جہت کے سوا اور کوئی نہیں ہے، اور باقی حدیثیں جہت نہیں ہیں، کیونکہ وہ موقوف ہیں، جیسے اصول حدیث کے باہر پر ظاہر ہے، اور کہا شوکانی نے رہا عمر رضی اللہ عنہ کا قول سوہم اس کے جہت ہونے کے قائل نہیں ہیں۔ اس پر سائل حیران ہوا اور وہ (رد) میرے پاس لایا، اور مجھ پر زور دیا کہ ان اعتراضوں کو رفع اور ان کے تعصبات کو دفع کروں یہاں تک کہ مجھ کو لکھنے پر مجبور کیا، اور اپنی بات منانے پر لاچار کیا، سو میں اللہ کی مدد طلب کرتا ہوں، اور کہتا ہوں۔

حدیث اول کو حاکم نے دو طریق سے نکالا اور پھر کہا کہ دونوں اسناد علی شرط الشیخین (اور) صحیح ہیں، اور ابن دقین العید نے اس کے علی شرط البخاری ہونے پر اعتراض کیا ہے، اور ابن الملقن نے اس کو بدر (نیر) میں یوں دفع کیا ہے کہ حاکم کی مراد یہ ہے کہ شیخین نے (ان) دونوں اسناد کے راویوں سے جہت پکڑی ہے یہ مراد نہیں کہ یہ راوی شیخین کے ہی راوی ہیں، اور بخاری کا اس کو یوں معلول بیان کرنا کہ ابن جریج نے عمران سے سماع نہیں کیا، سو یہ ان دو میں سے ایک طریق میں ہے، دوسرے طریق میں نہیں جس کو سعید بن سلمہ عمران سے روایت کرتا ہے، اور حافظ ابن حجر نے اس میں یہ کہا ہے کہ یہ اسناد لا باس بہ ہے، اور اس حدیث کے ان دو طریق کے سوا اور طرق بھی ہیں، اور علماء نے اگرچہ ان کو ضعیف کہا ہے، لیکن اصول حدیث میں یہ امر مقرر ہے کہ جب ایسی حدیث کے طرق کثیر ہوں تو وہ حسن بلکہ صحیح ہوجاتی ہے۔

سیوطی نے کہا اور علوم حدیث میں یہ امر مقرر ہے کہ جو (راوی) اس صفت پر ہو تو جب اس کا کوئی شاہد یا متابع پایا جائے تو اس کی حدیث کے لیے صحت کا حکم دے دیا جاتا ہے، اور شیخ محمد اکرم نے امعان النظر میں کہا ہے، کبھی متابع اور متابع ہر ایک پر اعتماد نہیں ہوتا تو دونوں کے جمع ہونے سے بھی قوت حاصل ہوجاتی ہے۔ انتہی اور شوکانی نے نیل الاوطار اور رد راوی میں اور اوروں نے اور کتابوں میں بہت سی جگہوں میں اس قاعدہ سے دلیل لے کر ضعیف حدیثوں سے تمسک کیا ہے، اور علم شام میں ہے، اور اس سے (یعنی جس سے) کم درجہ ضعیف ہے، اور اس کے کئی درجے ہیں، اور شاہد کو حسن اور بعضوں کے نزدیک صحیح کہتے ہیں، جب تک کہ اس کا ضعف دونوں عمل میں بہت نہ ہو، علاوہ ازیں یہ بھی ہے کہ لا باس بہ (راوی) کی روایت ابن معین اور عبد الرحمن بن ابراہیم کے ہاں جہت ہے۔

اور کہا ابو ذر دمشقی نے میں نے عبد الرحمن (بن ابراہیم) سے کہا: آپ علی بن جوشب کے بارے میں کیا کہتے ہیں؟ کہا لا باس بہ ہے، میں نے کہا آپ اس کو ثقہ کیوں نہیں کہتے، کہا میں تجھ کو کہہ چکا ہوں کہ وہ ثقہ ہے اسی طرح امعان میں ہے اور یہ دونوں بڑے امام کافی ہیں، اور رہا بجائے بزرگے برکالفظ آنا مستدرک کی روایت میں تو وہ کسی راوی کی طرف سے تصحیف ہے، جس طرح کہ نووی نے تہذیب الاسماء واللغات میں اس کی تصریح فرمائی ہے۔

اور حدیث ثانی کو اگرچہ ابن حجر نے باہن طور ضعیف بیان کیا ہے، کہ اس کی اسناد میں جہالت ہے لیکن دوسروں نے اس کو حسن کہا ہے جس طرح کہ شوکانی نے کہا: اور ابن عبد البر نے اس کی تصریح کی کہ اس کی اسناد حسن ہے اور تجھ پر ظاہر ہے کہ اس کا حسن کہنے والا اس کے راویوں کا حال جاننے والا ہے، اور جہالت کی جرح جو ہے، تو راویوں کا حال نہ جاننا ہے، اور جو (کسی بات کا) علم رکھتا ہے، وہ مقدم ہے اس پر جو علم نہیں رکھتا، اور معترض کا یہ قول کہ اس کی اسناد میں جعفر بن سعد ہے، اور وہ قوی نہیں سو یہ جرح مبہم ہے، سبب بیان نہ کرنے تک مقبول نہیں ہوتی جس طرح کہ حافظ ابن حجر نے کہا جرح مقدم ہے، تعدیل پر بشرطیکہ صادر ہونے بیان شدہ (اور) ایسے شخص سے کہ جو اس کے اسباب پہنچاتا ہوں، اس لیے کہ جرح اگر بیان شدہ نہ ہو تو ایسے شخص میں قادی نہیں ہو سکتی جس کا عدل ہونا ثابت ہے، انتہی۔

اور شوکانی کے قول سے تو معلوم ہو چکا ہے کہ یہ حدیث سوائے حافظ رحمۃ اللہ علیہ کے باقی علماء کے ہاں حسن ہے اور حافظ رحمۃ اللہ علیہ کی جرح مبہم علماء کی تحسین کے مقابلہ میں مقبول نہیں۔

ابوداؤد نے کہا جس حدیث پر کہ میں اپنی اس کتاب میں سکوت کروں تو وہ احتجاج کی صلاحیت رکھتی ہے اور (یہ حدیث بھی) انہی حدیثوں میں سے ہے کہ جن پر ابوداؤد نے اور ان کے بعد ابن منذر نے سکوت فرمایا ہے، اور ان دونوں کا اس پر سکوت کرنا دلیل ہے کہ یہ حدیث دونوں کے ہاں حسن ہے، اور یہی جواب ہے حدیث ثالث سے۔

علاوہ ازیں ضعیف حدیث جبکہ قرون مشہود لہما بالخیر میں معمول بہ ہو وہ امت کے ہاں مقبول ہے، جیسے العینیان و کاع السہ کہ حدیث اور حدیث الماء طور لا بنجہ شمی الا، غلب علی ریحہ او طعمہ اولونہ کی اور حدیث لا وصیۃ لوارث کی اور ان جیسی حدیثیں اور بہت ہیں اور امت اس بات پر متفق ہے کہ نیندنا تھن (وضو) ہے اور ان کی دلیل ضعیف حدیثیں ہیں، سو وہ اسناد کی حیثیت سے مردود ہیں، اور معانی کے لحاظ سے مقبول ہیں، حافظ نے تلخیص میں کہا: ابن عبد البر نے ان علماء کی تصحیح پر تعقب کیا ہے، جنہوں نے حدیث البحر ہوا الطور ماء کی تصحیح کی ہے، پھر باہن ہمہ اس کے صحیح ہونے کا حکم دیا ہے، کیونکہ علماء نے اس کو قبول کر لیا ہے، سو اس حدیث کو اسناد کے لحاظ سے مردود اور معنی کی حیثیت سے قبول کیا ہے، انتہی ملخصاً۔

نووی رحمۃ اللہ علیہ نے کہا حدیث الا ما غلب علی ریحہ اور طعمہ کے ضعیف کہنے پر علماء اتفاق رکھتے ہیں، میں کہتا ہوں اور باہن ہمہ علماء کا اس پر اجماع ہے کہ قلیل کثیر پانی میں جب

نجاست پڑ کر رنگ یا یومیازہ کو بدل دے تو وہ پلید ہے، جس طرح کہ ابن المنذر نے کہا ہے۔ اور شافعی رحمۃ اللہ علیہ نے کہا علامہ علماء کا قول یہی ہے میں نہیں جانتا کہ اس میں ان کے درمیان اختلاف ہو۔

شوکانی نے کہا اہل حدیث اس زیادت کے ضعف پر اتفاق کر چکے ہیں لیکن اس کے مضمون پر اجماع واقع ہے جس طرح کہ ابن المنذر اور ابن الملقن نے نقل فرمایا ہے، سواب جو لوگ اجماع کے حجت ہونے کے قائل ہیں ان کے نزدیک اس زیادت کے مفاد پر اجماع ہی دلیل ہے اور جو لوگ اجماع کے حجت ہونے کے قائل نہیں ہیں، ان کے ہاں یہ اجماع اس زیادت کے صحیح ہونے کا مفید ہوگا، اس لیے کہ یہ زیادتی ایسی ہوگی کہ جس کے معنی پر اجماع ہو چکا ہے، اور قبولیت کی نظر پڑی ہے، سوان کا استدلال اسی زیادت سے ہے، نہ اجماع سے۔

اور سخاوی نے شرح الفیہ میں کہا ہے جب ایک امت حدیث ضعیف کو قبول کر لے تو مذہب صحیح یہی ہے کہ اس پر عمل کیا جائے گا، یہاں تک کہ وہ یقینی اور قطعی حدیث کو منسوخ کرنے میں متواتر حدیث کے رتبہ میں سمجھی جائے گی، اور اسی وجہ سے شافعی رحمۃ اللہ علیہ نے حدیث لا وصیہ لوارث کے بارے میں یہ فرمایا ہے کہ اس کو اہل حدیث ثابت نہ کہتے لیکن عامہ علماء نے اس کو قبول کر لیا ہے، اور اس پر عمل رکھتے ہیں، یہاں تک کہ اس کو آیت وصیت کا نسخ قرار دیا ہے۔

اور علامہ مقبلی نے الارواح النوفی فی شرح العلم المشائخ میں کہا ہے صحیح معمول بہ حدیث ضعیف کے بعض انواع کو (بھی) شامل ہے، اور اس کو (حافظ) ابن حجر نے تلخیص السبب المغیر جیسی کئی جگہوں میں ذکر کیا ہے، اور اسی طرح دوسروں نے سوائے یاد رکھنا چاہیے کیوں یہ ایک اہم مسئلہ ہے، اس لیے کہ جن حدیثوں کے بارے میں محدث لوگ یہ کہتے ہیں کہ یہ صحیح نہیں ہیں، یا یہ ضعیف ہیں اس زمانہ میں لوگ ان میں بہت غلطی کرتے ہیں، یعنی یہ وہم پڑ جاتا ہے، کہ اس پر مطلقاً عمل ہی نہیں اور معمول بہ (حدیث) کا بجز بخاری رحمۃ اللہ علیہ کے متاخرین محدثین کی اصطلاح میں صحیح ہونا مشروط نہیں ہے، اور یہ قول (کہ مشروط ہے) دلائل سے دور ہے، بلکہ اگر یہ کہہ دیا جائے کہ اگلوں پچھلوں کے مذہب کے خلاف ہے، تب بھی جائز ہے (علامہ مقبلی کا قول) ختم ہوا۔

اور اموال تجارت میں زکوٰۃ واجب ہونے کی حدیث پر عمل کرنے کے اوپر سلف امت کا اجماع ہو چکا ہے۔

حافظ ابن حجر نے فتح میں کہا: تجارت کی زکوٰۃ جس طرح کہ اس کو ابن المنذر وغیرہ نے نقل کیا ہے، باجماع ثابت ہے، سوائے حدیث کے عموم کو اس کے ساتھ خاص کیا ہے، (حافظ کا قول) ختم ہوا۔

اور اسی طرح اس پر اجماع شدہ کو شوکانی رحمۃ اللہ علیہ نے نیل الاوطار میں اور دوسروں نے دوسری کتابوں میں نقل کیا ہے، اور خلیفہ ثانی (عمر فاروق رضی اللہ عنہ) اس کو لیتے رہے، اور اپنے کارواروں کو اس کے لینے کا حکم فرماتے رہے اور ان پر کسی ایک صحابی نے (بھی) انکار نہیں کیا، طحاوی نے کہا ہم کو کوئی صحابی معلوم نہیں کہ جس نے اس مسئلہ میں حضرت عمر رضی اللہ عنہ کی مخالفت کی ہو۔

اور ابن المنذر نے کہا مال تجارت میں زکوٰۃ کے واجب ہونے پر اجماع قائم ہے، اور فقہاء سبعہ بھی اس کے وجوب کے قائلین میں سے ہیں، لیکن اس کا منکر کافر نہ ہوگا، کیونکہ اس میں اختلاف ہے، اور ظاہر یہ اور غیر ظاہر۔ جو سلف امت کے اس اجماع کے مخالف ہیں، ان کی مخالفت کا کوئی اعتبار نہیں ہے، اگرچہ وہ بالوں اور گینوں کے شمار میں (بھی) ہوں، اور اگر اس مسئلہ میں صرف اللہ تعالیٰ کا یہ قول کہ **{ اَنْفِقُوا مِنْ طِبَابَاتِ مَا كَسَبْتُمْ }** اور جہل شائہ کا کا یہ قول کہ **خُذْ مِنْ اَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا** (ہی) ہوتا، تب بھی استدلال تام تھا کیونکہ اموال اور ما کسبتہم کا لفظ (دونوں) عام ہیں اور مال کے سب قسموں کو شامل ہیں، تو ان میں سے نص شارع اور اجماع ثابت ہے کہ سوا کسی چیز کو خاص نہیں کیا جاسکتا، پھر ان احادیث مذکورہ کے ہوتے ہوئے اور آنحضرت ﷺ کے اس متفق علیہ قول کے ہوتے ہوئے کہ اللہ تعالیٰ ان پر فرض کر دی، زکوٰۃ جو ان کے اغنیاء سے لی جاتی ہے، پھر ان کے فقراء پر پھیر دی جاتی ہے۔ "مس طرح خاص کیا جاسکتا ہے (سوائے حدیث کی بنا پر) جس شخص کے پاس مال ہوگا، نقد ہو یا منس وغیرہ تو وہ غنی ہوگا، اور اس حدیث میں غنی کی تعریف نصاب ہے جو شارع کی طرف سے مقرر ہے، اور وہ دوسو درہم ہے، یا ان کی قیمت ہس بعض اغنیاء کو بعض سے خاص کر دینا سینہ زوری ہے، و نیز آنحضرت کے اس متفق قول کے ہوتے ہوئے کہ رہے خالد سو تم خالد پر زیادتی کرتے ہو، کیونکہ وہ اپنی زمین اور سامان ہتھیار اللہ کی راہ میں وقف کر چکا ہے، اور یہ اس لیے (فرمایا تھا) کہ صحابہ رضی اللہ عنہم نے اس سے اس کی زرہوں اور ہتھیاروں کی زکوٰۃ طلب کی تھی، یہ گمان رکھ کر کہ وہ تجارتی ہیں تو خالد نے (زکوٰۃ) نہ دی سو صحابہ نے آنحضرت ﷺ کے پاس شکایت کی تو آپ نے فرمایا: وہ تو اپنا مال اللہ کی راہ میں وقف کر چکا ہے، اور اس پر ان میں زکوٰۃ نہیں ہے، سو تم لوگوں کا اس سے زکوٰۃ مانگنا زیادتی ہے، اور حدیث ہذا سے یہی معنی ہی متبادر ہے، اور اس کے خلاف پر نہ عبارت شہادت دیتی ہے اور نہ دلالت اس کا حکم کرتی ہے، سو اگر اموال تجارت میں زکوٰۃ نہ وہی صحابہ رضی اللہ عنہم خالد سے اس کے اجناس کی زکوٰۃ نہ مانگتے و نیز آنحضرت ﷺ ان کو اموال تجارت کی زکوٰۃ لینے سے روک دیتے، رہی باقی حدیثیں سوائے تھ کورم کرے معلوم کرنا چاہیے، کہ تم اس قانون سے جو حدیث نبوی کے خلاف پر بنا یا گیا ہو،



اور اس قاعدے کے تیار کرنے سے جس کی بنیاد اثر مصطفوی کے الٹ ڈالی گئی ہو، میرا نہیں، ہمارے پروردگار کے پیغمبر ﷺ نے فرمایا ہے میری سنت اور خلفاء راشدین کی سنت کو اپنے اوپر لازم کرو، اور اس پر چنگل مارو اور ڈاڑھوں سے مضبوط پکڑو، اور فرمایا: دو شخص جو میرے بعد ہوں گے، (یعنی ابو بکر و عمر) ان کی اقتداء کرنا اور فرمایا میں تم کو وصیت کرتا ہوں، اپنے صحابہ کی پھر ان لوگوں کی جو ان سے قریب ہوں گے پھر ان لوگوں کی جو ان سے قریب ہوں گے، پھر جھوٹ پھیل جائے گا، سو جو بات خلفاء راشدین سے ثابت ہو، اور اس پر خیر القرون گزر چکے ہوں تو اس پر پنج مارو اور ڈاڑھوں سے مضبوط پکڑو اور جن قاعدوں کی بنا کرنے والے گڑھے کے کنارے پر رکھی گئی ہے، (اور) جو نہ موٹا کرتے ہیں، اور نہ بھوک بند کرتے ہیں، ان سے بچ اور پرہیز کر الہی کیوں کہ ان کا قول حجت نہ ہو باوجودیکہ ہمارے پروردگار کے رسول نے ہم کو ان کی تابعداری کا حکم فرمایا ہے، اور ہمارے خالق نے اپنی رضامندی کا وعدہ ان کی پیروی پر ہی دیا ہے، سو بڑا ہی تعجب ہے، اس علم پر کہ یہ قانون فسوب ہے، حالانکہ وہ اس سے بری ہے، وہی ہے، جس نے خلفاء راشدین کے قول کو حجت بنایا ہے۔

سیوطی نے اگلیل میں نقل کیا ہے کہ شافعی رحمۃ اللہ علیہ نے ایک بار مکہ میں فرمایا کہ لوگو جو چاہو مجھ سے پوچھو میثم کو کتاب اللہ سے اس کی خبر دوں گا، تو کسی نے ان سے کہا کہ آپ محرم کے حق میں جو بھڑا مار ڈالے کیا فرماتے ہیں، انہوں نے کہا: بسم اللہ الرحمن الرحیم، فرمایا اللہ تعالیٰ کا: **اَتَّكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَنَا نَسْتَكُمُ غَنَةً فَانْتُونَا** ”یعنی جو کچھ کہ رسول تم کو دے اس کو لے لو، اور جس سے منع فرمائے اس سے رک جاؤ۔“

اور کہا ہم کو سفیان بن عیینہ نے عبد الملک بن عمیر سے حدیث سنائی اس نے ربیع بن خراش سے اس نے حذیفہ بن یمان سے اس نے نبی ﷺ سے کہ آپ نے فرمایا: دو (۲) شخص جو میرے بعد ہوں گے، (یعنی ابو بکر و عمر) ان کی اقتداء کرنا۔

اور ہم کو سفیان نے مسعر بن کدام سے حدیث سنائی، اس نے قیس بن مسلم سے اس نے طارق بن شہاب سے اس نے عمر بن خطاب سے انہوں نے امر فرمایا کہ احرام والا بھڑکو مار ڈال کرے، (اگلیل کا لفظ ختم ہوا)

حافظ ابن قیم رحمۃ اللہ علیہ نے کہا اور اگر صحابہ کا کوئی دوسرا صحابی مخالف نہ ہو تو دو صورتیں ہوتی ہیں یا تو یہ اس کا قول صحابہ میں مشہور ہو جاتا ہے، یا نہیں ہوتا سو اگر مشہور ہو جائے، تو فقہاء کی بہت ساری جماعتیں اس پر ہیں کہ وہ لہجہ بھی ہے، اور حجت بھی ہے، اور ایک جماعت ان میں سے یہ کہتی ہے کہ وہ حجت ہے، لہجہ نہیں ہے، اور متکلمین کی ایک جماعت اور بعض فقہاء متاخرین یہ کہتے ہیں کہ نہ لہجہ ہوگا، اور نہ حجت اور اگر اس کا قول مشہور نہیں ہو اسے یا معلوم نہیں کہ مشہور ہو اسے یا نہیں تو اس میں لوگوں کا اختلاف ہے کہ حجت ہو سکتا ہے یا نہ۔ سوامت کے جمابہ اس پر ہیں کہ یہ قول حجت ہے، یہی ہے قول جمہور حنفیہ کا محمد بن حسن نے اس کی تصریح کی ہے، اور ابو حنیفہ رحمۃ اللہ علیہ سے اس کو ناصاً ذکر کیا ہے، اور یہی مذہب ہے، مالک اور اس کے اصحاب کا اور مؤطا میں ان کا تصرف بھی اسی پر دلیل ہے، اور یہی قول ہے اسحق بن راہویہ اور ابو عیاد کا اور یہی ہے، امام احمد رحمۃ اللہ علیہ کا منصوص بہت سی جگہوں میں اور اختیار ان کے جمہور اصحاب کا اور یہی ہے شافعی کا منصوص قدیم اور جدید میں۔

پھر رہا قول قدیم، سوان کے اصحاب اس کے اقراری ہیں، اور رہا جدید سوان میں سے بہت تو شافعی رحمۃ اللہ علیہ سے یہ حکایت کرتے ہیں کہ وہ حجت نہیں ہے، اور اس حکایت میں بالکل ظاہر خلل ہے، کیونکہ قول جدید میں ان سے مطلقاً ایک حرف بھی محفوظ نہیں ہے کہ صحابہ کا قول حجت نہیں ہے، اور اس حکایت کے ناقل نے غایت درجہ اس بات سے تعلق پکڑا ہوگا، کہ شافعی رحمۃ اللہ علیہ جدید میں صحابہ کے کئی اقوال نقل کرتے ہیں، پھر ان کی مخالفت کرتے ہیں، اور یہ تعلق بہت ہی ضیفٹ اور کمزور ہے اس لیے کہ مجتہدین کا اس قول کی مخالفت کرنا جو اس کے خیال میں اقویٰ ہے، اس پر دلالت نہیں کرتا کہ وہ اس کو کسی طرح بھی دلیل نہیں جانتا۔ بلکہ اس نے تو ایک دلیل کی مخالفت کی ہے، مقلدے میں ایک ایسی دلیل کے جو اس کے ہاں اس پر بہت ترجیح رکھتی ہے۔ (ابن قیم رحمۃ اللہ علیہ کا قول) ختم ہوا۔

یہ ہیں علماء کے اقوال مطلق صحابی کے قول کے بارہ میں سواب خلفاء راشدین کے ساتھ تیرا کیا گمان ہے، یہ تو وہی ہیں جن کی تابعداری کا ہمارے پروردگار کے پیغمبر نے ہم کو حکم دیا، اور جن کی پیروی کی ترغیب فرمائی، اور جن کی چالوں کو داڑھوں سے مضبوط پکڑنے کا ہم پر حکم لگایا، اور اگر ہم اس مسئلہ پر کلام کو بسط دلوں، تو کسی جزوں تک پہنچ جائے لیکن اسی قدر پر اکتفا کر لیا ہے، کیونکہ اس میں حق تلاش کرنے والے اور انصاف کو چاہنے والے تعصب اور اعتساف کو چھوڑنے والے کے لیے کفایت ہے۔

اور ہمارے اس زمانہ میں ایک فرقہ نیا کھڑا ہوا ہے جو اتباع حدیث کا دعویٰ رکھتا ہے، اور درحقیقت وہ لوگ اتباع حدیث سے کنارے ہیں جو حدیث کے سلف اور خلف کے ہاں معمول رہا ہیں، ان کو ادنیٰ سی قدر اور کمزوری جرح پر مردود کہہ دیتے ہیں، اور صحابہ کے اقوال و افعال کو ایک بے طاقت سے قانون سے بے نور سے قول کے سبب پھینک دیتے ہیں، اور ان پر اپنے بے ہودہ خیالوں اور بیمار فکروں کو مقدم کرتے ہیں اور اپنا نام محقق رکھتے ہیں، حاشا وکلا اللہ کی قسم یہی لوگ ہیں، جو شریعت نبویہ (کی حد بندی) کے نشان کو گراتے ہیں، اور ملت حنیفہ کی بنیادوں کو کسہ کرتے ہیں اور سنت مصطفویہ کے نشان نو کو مٹاتے ہیں، احادیث مرفوعہ کو پھوڑ رکھا ہے، اور متصل الاسناد یہ ہمارا کو پھینک دیا ہے، اور ان کے



دفع کرنے کے لیے وہ حیلہ بناتے ہیں کہ جن کے لیے کسی یقین کرنے والے کا شرح صدر نہیں ہوتا، اور نہ کسی مومن کا سراٹھتا ہے، اور میں اس بات پر عقد تامل نہیں کرتا ہوں کہ صحابہ کے اقوال و عمل اور وہ حدیثیں کہ جنہیں گونہ کمزوری ہے، وہ احادیث صحیحہ کا مقابلہ کر سکتی ہیں، بلکہ میں یہ کہتا ہوں کہ جب ایک مسئلہ میں کوئی ایسی حدیث موجود نہ ہو جو صحیح کے اعلیٰ رتبہ کو پہنچے اور اگرچہ اس میں گونہ کمزور بھی ہو اور اس پر امت کے سلف و خلف یا جمہور نے عمل بھی کیا ہو تو وہ حجت پکڑنے کی صلاحیت رکھتی ہے، اور واجب الاتباع ہے، اور یہ ہے وہ قول جس پر اگلے پچھلے متفق ہیں جس طرح کہ میں اس کو علامہ مقتبلی رحمۃ اللہ علیہ نے نقل کیا ہے، اور اگر تو صحاح ستہ وغیرہ کتب محدثین میں تامل کرے، اور ابواب کے تراجم اور ان کے لیے اس قسم کی حدیثوں سے دلیل پکڑنے میں فکر کرے، اور امت کے سلف و خلف کے تامل کی طرف نظر کرے، تو ضرور پہچان جائے کہ یہی حق صریح اور ظاہر راستی ہے، اور اگر ہم اس قسم کی دلیلوں کو رد کر دیں تو شریعت کا تیسرا حصہ بلکہ آدھا حصہ رہ جاتا ہے، اور بعض متاخرین کا یہ قول کہ اس قسم کی دلیل حجت نہیں ہیں، تجھ کو دھوکے میں نہ ڈال دے، کیونکہ یہ سلف صالحین کی چال کے خلاف ہے، یعنی بہت سی ضعیف احادیث اور موقوف آثار ہیں، کہ جن پر امت کے سلف و خلف کا تعامل جاری رہا ہے جس طرح کہ میں اس کو اس سے پہلے نقل کر چکا ہوں، سوا اللہ ہی میرے اور تیرے ہاتھ پکڑنے اور مجھ پر اور تجھ پر رحم کرے اور وہی میری اور تیری ہدایت کا متولی رہے، اور سب تعریف میرے ہی پروردگار کی ہے، جو میرا اور تیرا مولا ہے۔“ (المترجم: عبد الثواب رحمۃ اللہ علیہ ملتانی)

هذا ما عندي والله اعلم بالصواب

فتاویٰ علمائے حدیث

جلد 7 ص 67-81

محدث فتویٰ